

رسالة

# فِي سَجْدَةِ اللَّهِ هُوَ

لِفَضْلِ شَيْخِ الْعِلَامَةِ

مُحَمَّدْ بْنِ صَاحِبِ الْعَثْمَانِ

عَمَّ الرَّأْمَانِ وَالْمَدِيَّةِ وَالسَّلَيْنِ

عَلَقَ عَلَيْهَا وَضَبَطَهَا وَحَقَّ إِحْادِيهَا

لِفَضْلِ شَيْخِ الْكَثُورِ

أَبْيَ عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدْ بْنُ سَعْدِ بْنِ سَلَامَ

الصَّوْفَانِ  
الْمُسْتَقْبَلِ  
بِالشَّرِيفِ وَالشَّافِعِ

الْفَقَارِيِّ  
الْمُسْتَقْبَلِ  
بِالشَّرِيفِ وَالشَّافِعِ

مصور داش

زیبی حبیر لار ممنه (العلفی)  
(العلفی مصطفی)

رسالة

في سبعة شهور

جُمُولُ الْطَّبْعَ مُحْفَظَةٌ

الطبعة الأولى

ـ ١٤٢٩ م ٢٠٠٨

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية :

ـ ١٧٠٦٤ م ٢٠٠٨ /

دَارُ أَصْحَافِ السَّلَفِ

لِلتَّنْشِيرِ وَالتَّوزِيعِ

جمهوريّة مصر العربيّة - القاهرة

هاتف: ٠٠٢٠١٠١٠١٤٥ - ٠٠٢٠١٢٣٨٦٨٤١٠ - ٠٠٢٠١٥٨٦٦٢٠١ ..

Email: adwaasalaf 2007@yahoo.com  
ashehata77@yahoo.com

رسالة  
في سجود السهو

للفضيل بن شعب العلامية  
محمد بن صالح العثيمين

غفر الله ووالديه وللسليمان

علق علينا وضبطها وعجم لبيانها  
ففيه أربع الكلمات  
التي ينزلها الرحمن في مناسبات مسلمان  
ويتفق فيهم





## مُقَدَّمةُ الْمُحَقَّق

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ  
بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِي اللَّهَ فَلَا مُضِلٌّ  
لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،  
وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.  
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقُولُوا أَللَّهُ حَقٌّ تُقَاتِلُهُ، وَلَا تُؤْمِنُنَّ إِلَّا  
وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠].

﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَتَقُولُوا رَبُّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَهَدَهُ وَخَلَقَ مِنْهَا  
زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهَا بِرْجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَتَقُولُوا أَللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ  
وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿إِنَّمَا أَلَّذِينَ ءامَنُوا أَنْقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾<sup>٧٠</sup> يُصلِحُ  
 لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ  
 فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧١-٧٠]

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدِيَّ هَذِي  
 مُحَمَّدٌ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدُعَةٍ وَكُلُّ  
 بِدُعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالٍ فِي النَّارِ.

وَبَعْدُ:

فَهَذِهِ رِسَالَةٌ مُختَصَرَةٌ فِي «أَحْكَامِ سُجُودِ السَّهُوِ فِي  
 الصَّلَاةِ»، وَهِيَ مَعَ اخْتِصارِهَا جَامِعَةً لِلأَحْكَامِ وَالْحَالَاتِ،  
 مَعَ ضَرْبِ الْأَمْثَالِ لِتَقْرِيبِ الْغَایَاتِ.

وَقَدْ سَلَكَ فِيهَا مُؤْلِفُهَا الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ  
 ابْنِ عُثَيمِينَ مَسْلَكَ الْاخْتِصارِ مَعَ ضَرْبِ الْأَمْثَالِ؛ لِتَكُونَ

أَقْرَبَ فِي الْاسْتِيَاعِ، وَأَوْضَحَ فِي الْبَيَانِ، وَأَشْمَلَ فِي  
الْعَرْضِ، وَذَلِكَ لِشَدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ أَحْكَامِهَا  
لِلْمُسْلِمِينَ، قَالَ الشَّيْخُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «لَا يُسَيِّمَا لِلْأَئِمَّةِ الَّذِينَ يَقْتَدِي  
النَّاسُ بِهِمْ، وَتَقْلِدُوا الْمَسْؤُلِيَّةَ فِي اتِّبَاعِ الْمَشْرُوعِ فِي  
صَلَاتِهِمُ الَّتِي يُؤْمِنُونَ بِهَا».

وَقَدْ أَحْبَيْتُ - دَلَالَةً عَلَى الْخَيْرِ وَإِرْشَادًا إِلَيْهِ - الْمُسَارَكَةَ  
فِي التَّعْرِيفِ بِهَا وَتَقْرِيبِهَا، بِالتَّعْلِيقِ عَلَيْهَا وَضَبْطِهَا،  
وَتَخْرِيجِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّخْرِيجِ مِنْ أَحَادِيثِهَا مَعَ ذِكْرِ دَرَجَتِهِ؛  
لِيَكُونَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْذِ بِالْأَسْبَابِ لِنَشْرِ الْعِلْمِ الصَّحِيحِ فِي  
الْأُمَّةِ مُؤْسِسًا عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ بِفَهْمِ سَلْفِنَا الصَّالِحِينَ.  
وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَرْحَمَ الشَّيْخَ رَحْمَةً وَاسِعَةً، وَأَنْ  
يَنْفَعَ بِمَا مَنَّ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْأَثْرِ الْحَسَنِ؛ إِنَّهُ عَلَى  
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَبْوِيهِ إِبْرَاهِيمَ  
وَإِسْمَاعِيلَ وَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا كَثِيرًا.  
وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِّي الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وكتب

أبو عبد الله

محمد بن سعيد رسلان

سبك الأحد غرة شعبان (١٤٢٩ هـ)

ترجمة الشيخ العثيمين رحمه الله

\* اسمه ونسبة:

هو صاحب الفضيلة الشيخ العالم المحقق، الفقيه المفسر، أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن سليمان ابن عبد الرحمن بن عثمان، من الوهبة من بني تميم.

\* مولده:

كان مولده في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام (١٣٤٧هـ)، في مدينة عنزة - إحدى مدن القصيم - بالمملكة العربية السعودية.

### \* نشأة العلمية:

حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، وكذا مختصرات في الحديث والفقه.

ثم التحق بحلقة فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن ابن ناصر السعدي (وكان شيخه الأول الذي نهل من علمه، وتأثر بمنهجه وتأصيله، واتباعه للدليل، وطريقة تدريسيه)، فدرس عليه في التفسير، والحديث، والتوجيد، والفقه وأصوله، والفرائض، والنحو.

وقرأ على الشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمه الله في النحو والبلاغة أثناء وجوده في عنزة.

والتحق بالمعهد العلمي في الرياض سنة (١٣٧٢هـ)، وانتظم في الدراسة ستين انتفع فيما بالعلماء الذين كانوا يدرسون في المعهد حينذاك، ومنهم العلامة المفسر الشيخ

مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيَطِيُّ، وَالشَّيْخُ الْفَقِيهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ نَاصِرِ بْنِ رَشِيدٍ، وَالشَّيْخُ الْمُحَدَّثُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْإِفْرِيقِيُّ.

وَاتَّصَلَ بِسَمَاحَةِ الشَّيْخِ الْعَلَامِيِّ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَازِ رَحْمَةَ اللَّهِ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَمِنْ رَسَائِلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمَةَ، وَتَأْثَرَ بِهِ تَأْثِيرًا شَدِيدًا، بَلْ يُعْتَبَرُ ابْنُ بَازَ هُوَ شَيْخُهُ الثَّانِي.

وَتَخَرَّجَ فِي الْمَعَهِدِ الْعِلْمِيِّ، وَتَابَعَ دِرَاسَتَهُ الْجَامِعِيَّةَ اِنْتِسَابًا حَتَّى نَالَ الشَّهَادَةَ الْجَامِعِيَّةَ مِنْ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ ابْنِ سُعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

### \* أَعْمَالُهُ وَنَشَاطُهُ الْعِلْمِيُّ:

بَدَأَ التَّدْرِيسَ مُنْذُ عَامِ (١٣٧٠هـ) فِي الجَامِعِ الْكَبِيرِ بِعُنْيَيْزَةَ.

فِي عَامِ (١٣٧٤هـ) عُيِّنَ مُدْرِسًا بِالْمَعَهِدِ الْعِلْمِيِّ بِعُنْيَيْزَةَ،

واستمرَّ مُدرِّساً بِهِ إِلَى عَام (١٣٩٨ هـ).

وشاركَ فِي آخرِ هَذِهِ الْفَتْرَةِ بِوَضْعِ بَعْضِ المَنَاهِجِ الْدَّرَاسِيَّةِ لِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُودِ.

ثُمَّ لَمْ يَزُلْ أَسْتَادًا بِفَرَعِ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُودِ بِالْقَصِيمِ بِكُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ مِنْ عَامِ (١٣٩٨ هـ) إِلَى وَفَاتِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ.

كَانَ عُضُوًّا فِي الْمَجْلِسِ الْعَلَمِيِّ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلْعَامَيْنِ الْدَّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٩-١٤٠٠ هـ).

كَانَ عُضُوًّا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأَصْوَلِ الدِّينِ بِفَرَعِ الْجَامِعَةِ بِالْقَصِيمِ وَرَئِيسًا لِقَسْمِ الْعَقِيدةِ فِيهَا.

كَانَ عُضُوًّا فِي هَيَّةِ كَبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ مُنْذُ عَامِ (١٤٠٧ هـ) إِلَى وَفَاتِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ.

حصلَ عَلَى جائزةِ الْمَلِكِ فَيَصِلُّ الْعَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ  
الإِسْلَامِ لِلْعَامِ الْهِجْرِيِّ (١٤١٤هـ).

\* مؤلفاته:

بَلَغَتْ مُؤْلَفَاتُهُ تَحْمِلَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ تِسْعَينَ كِتَابًا وَرَسَالَةً.

\* وَفَاتُهُ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى - :

رُزِّقَتِ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ جَمِيعُهَا قُبْلَ مَغْرِبِ يَوْمِ الْأَرْبِعَاءِ  
الْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالِ سَنَةَ (١٤٢١هـ)، بِإِعْلَانِ وَفَاتَهُ  
الشِّيخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثْمَانِيِّ بِمَدِينَةِ جُدْدَةَ.

وَصَلَّى عَلَى الشِّيخِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَعْدَ صَلَاةِ  
الْعَصْرِ يَوْمَ الْخَمِيسِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالِ سَنَةِ  
(١٤٢١هـ) الْآلَافُ الْمُؤْلَفَةُ، وَشَيَّعَتْهُ إِلَى الْمَقَبْرَةِ فِي مَشَاهِدِ  
عَظِيمَةٍ لَا تُوْصِفُ.

وُدُّفِنَ بِمَكَةَ الْمُكَرَّمَةِ - رَحْمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً - .

وكتب

أبو محمد

عبد الله بن محمد سعيد رسلان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا  
مُحَمَّدٍ؛ الَّذِي بَلَغَ الْبَلَاغَ الْمُبِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ  
وَالْتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ<sup>(١)</sup>.  
أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَجْهَلُونَ كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِ سُجُودٍ  
السَّهُوِ فِي الصَّلَاةِ.

(١) مِنْ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ وَمِنْ نِعْمَهُ عَلَيْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
كَانَ يَسُهُو فِي الصَّلَاةِ لِتَقْتِدِيَ بِهِ الْأَمَّةُ فِي التَّشْرِيعِ وَإِذْ ذَاكَ  
يَقُولُ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ  
أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ فَإِذَا نَسِيْتُ فَذَكَرْتُ فِيْنِي».

\* فَمِنْهُمْ مَنْ يَرُكُّ سُجُودَ السَّهُوِ فِي مَحَلٍ وُجُوبِهِ.

\* وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْجُدُ فِي غَيْرِ مَحَلِهِ.

\* وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ سُجُودَ السَّهُوِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَإِنْ كَانَ مَوْضِعُهُ بَعْدَهُ.

\* وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ كَانَ مَوْضِعُهُ قَبْلَهُ.

وَلِذَا؛ كَانَتْ مَعْرِفَةُ أَحْكَامِهِ مُهِمَّةً جِدًا، لَا سِيمَاء لِلأَئِمَّةِ الَّذِينَ يَقْتَدِي النَّاسُ بِهِمْ، وَتَقْلِدُوا الْمَسْؤُلِيَّةَ فِي اتِّبَاعِ الْمَشْرُوعِ فِي صَلَاتِهِمُ الَّتِي يُؤْمِنُونَ الْمُسْلِمِينَ بِهَا.

فَأَحْبَيْتُ أَنْ أُقْدِمَ لِإِخْرَانِي بَعْضًا مِنْ أَحْكَامِ هَذَا الْبَابِ رَاجِيًّا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ عِبَادُهُ الْمُؤْمِنُونَ.

فَأَقُولُ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى مُسْتَلِهِمَا مِنْهُ التَّوْفِيقَ لِلصَّوَابِ:

## سُجُودُ السَّهْوِ<sup>(١)</sup>:

عِبَارَةٌ عَنْ سَجْدَتَيْنِ يَسْجُدُهُمَا الْمُصَلِّي لِجَبْرِ الْخَلَلِ

(١) وَهُوَ وَاجِبٌ، لِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمُهُورِ الْعُلَمَاءِ، كَمَا فِي الْفَتاوَىِ.

وَبَيْنَ الشَّوَّكَانِيِّ فِي السَّيْلِ الْجَرَارِ أَنَّ السُّجُودَ لِتَرْكِ مَسْنُونٍ لَا يَكُونُ وَاجِبًا؛ لِئَلَّا يَزِيدُ الْفَرْغُ عَلَى أَصْلِهِ، فَغَایَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَسْنُونًا كَأَصْلِهِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي تَرْكِ الْمَسْنُونِ مَا يَدْلُلُ عَلَى وَجُوبِ سُجُودِ السَّهْوِ لَهُ، بَلْ يَخْتَصُ الْوَجُوبُ بِمَا وَرَدَ الْأَمْرُ بِهِ، وَهُلْ إِذَا تَرَكَ وَاجِبًا فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ يَجُبُ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهْوِ؟

**الجوابُ:** نَعَمْ نُوْجُبُهُ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تُوْجِبُونَ شَيْئًا فِي صَلَاةِ نَقْلٍ، وَصَلَاةِ النَّفْلِ أَصْلًا غَيْرُ وَاجِبٍ؟

**الجوابُ:** لِمَّا تَلَبَّسَ بِهَا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِي بِهَا عَلَى وَفْقِ الشَّرِيعَةِ وَإِلَّا كَانَ مُسْتَهِزًا فَهُوَ قَبْلَ الصَّلَاةِ بِالْخِيَارِ؛ فَإِذَا دَخَلَهَا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِي بِهَا عَلَى وَجْهِهَا.

الحاصل في صلاته من أجل السهو.  
وأسبابه ثلاثة: الزيادة، النقص، والشك<sup>(١)</sup>.

### \* أولاً: الزيادة:

إذا زاد المصلي في صلاته قياماً، أو قعوداً، أو ركوعاً،  
أو سجوداً معمداً بطلت صلاته، وإن كان ناسياً ولم يذكر  
الزيادة حتى فرغ منها فليس عليه إلا سجود السهو، وصلاته

(١) قال عثمان في حاشيته على المتهى (٢١٥/١): اعلم أن السهو والنسيان والغفلة ألفاظ مترادفة معناها: ذهول القلب عن معلوم.

وقال الأمدي: يقرب أن تكون معانيها متحدة.  
وفي المواقف وشريحها: السهو: زوال الصورة عن المدركة  
مع بقائها في الحافظة، والنسيان: زوالها عنهما معًا فيحتاج إلى حصولها حينئذ إلى سبب جديد.

صَحِيحَةُ، وَإِنْ ذَكَرَ الزِّيَادَةَ فِي أَثْنَائِهَا وَجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ  
عَنْهَا، وَوَجَبَ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهُوِ، وَصَلَاتُهُ صَحِيقَةٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ:

شَخْصٌ صَلَى الظَّهَرَ -مَثَلًا- خَمْسَ رَكَعَاتٍ، وَلَمْ  
يَذْكُرِ الزِّيَادَةَ إِلَّا وَهُوَ فِي التَّشْهِيدِ، فَيُكْمِلُ التَّشْهِيدَ، وَيُسَلِّمُ،  
 ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهُوِ وَيُسَلِّمُ.

فَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الزِّيَادَةَ إِلَّا بَعْدَ السَّلَامِ سَجَدَ لِلسَّهُوِ  
وَسَلَّمَ، وَإِنْ ذَكَرَ الزِّيَادَةَ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ الرَّكْعَةِ الْخَامِسَةِ  
جَلَسَ فِي الْحَالِ فَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهُوِ وَيُسَلِّمُ.

دَلِيلُ ذَلِكَ:

حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَى

(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ بْنِ غَافِلِ بْنِ حَيْبِ الْهُذَلِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ،  
مِنْ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ وَمِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، هاجَرَ الْهِجْرَتَيْنِ،

الظَّهَرُ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَوا: صَلَيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَمَا سَلَمَ»<sup>(١)</sup>.  
وَفِي رِوَايَةِ «فَتَنَى رِجْلِيهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ؛ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَمَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ<sup>(٢)</sup>.

وَشَهَدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ بَعْدَهَا، وَلَا زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ صَاحِبَ نَعْلَيْهِ، حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَثِيرًا، لَهُ مَنَاقِبُ جَمِيعَةٌ، تُوفَّى سَنَةً (٤٣٢هـ). رَاجِعٌ فِي تَرْجِمَتِهِ: الإِصَابَةُ (٤/٢٣٣)، تَهذِيبُ التَّهذِيبِ (٦/٢٧-٢٨).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجُمُوعَةِ، بَابُ إِذَا صَلَّى خَمْسًا (١٢٢٦)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ السَّهُوِ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ (٥٧٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ التَّوَجُّهِ تَحْوِي الْقِبْلَةَ حَيْثُ كَانَ (٤٠١)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ السَّهُوِ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ (٥٧٢).

### \* السلام قبل تمام الصلاة:

السلام قبل تمام الصلاة من الزيادة في الصلاة، فإذا سلم المصلي قبل تمام صلاته معمداً بطلت صلاته. وإن كان ناسياً ولم يذكر إلا بعد زمن طويل أعاد الصلاة من جديد.

وإن ذكر بعد زمن قليل كحقيقة وثلاث<sup>(١)</sup>، فإنه يكمل صلاته ويسلم، ثم يسجد للسهو ويسلم.

دليل ذلك:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٢): «أن النبي ﷺ صلى بهم

(١) مقدار الفصل لم يرد فيه تحديد فيرجع فيه إلى العرف.

(٢) عبد الرحمن بن صخر الدؤسي، وقد اختلف في اسمه وأسم أبيه على أقوال كثيرة، أسلم سنة (٧) من الهجرة، وهو أحفظ من روى الحديث في عصره، وقد أجمع أهل الحديث

الظَّهَرُ أَوِ الْعَصْرُ فَسَلَمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ، فَخَرَجَ السَّرَّاعَانُ<sup>(١)</sup> مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ يَقُولُونَ: قَصْرَتِ الصَّلَاةُ، وَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى خَشْبَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ<sup>(٢)</sup> فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأْنَهُ غَضِبَانُ، فَقَامَ رَجُلٌ<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسَيْتَ أَمْ قَصْرَتِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُفْقِرْ. فَقَالَ الرَّجُلُ: بَلَى، قَدْ

عَلِيَّ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ حَدِيثًا، قَدَمَ الْمَدِينَةَ مُهَاجِرًا، وَسَكَنَ الصُّفَّةَ، كَانَ مَحْبُوبًا لَدَى النَّاسِ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ تَيْمَةَ: صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ أَقْلَ مِنْ أربعِ سِنِينَ، فَأَخْبَارُهُ كُلُّهَا مُتأخِّرَةٌ، تُوفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةً (٥٩ هـ).

راجع في ترجمته: الاستيعاب (٤/١٧٦٨)، الإصابة (٧/٤٢٥).

(١) السَّرَّاعَانُ: الْمُسِرِّعُونَ إِلَى الْخُروجِ.

(٢) جِذْعٌ في قِبَلَةِ الْمَسْجِدِ.

(٣) هُوَ ذُو الْيَدِينِ، لُقْبٌ بِذَلِكَ لِطُولِ كَانَ فِي يَدِيهِ.

نَسِيْتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّحَابَةِ: أَحَقُّ مَا يَقُولُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى مَا بَقَيَ مِنْ صَلَاتِهِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ»<sup>(١)</sup> مُتَفَقُّ عَلَيْهِ.

وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ تَمَامِ صَلَاتِهِ وَفِي الْمَأْمُومِينَ مِنْ فَاتَّهُمْ بَعْضُ الصَّلَاةِ، فَقَامُوا لِقَضَاءِ مَا فَاتَّهُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ الْإِمَامُ أَنَّ عَلَيْهِ نَقْصًا فِي صَلَاتِهِ فَقَامَ لِيُتَمَّمَهَا، فَإِنَّ الْمَأْمُومِينَ الَّذِينَ قَامُوا لِقَضَاءِ مَا فَاتَّهُمْ يُخَيِّرُونَ بَيْنَ أَنْ يَسْتَمِرُوا فِي قَضَاءِ مَا فَاتَّهُمْ وَيَسْجُدُوا لِلسَّهُوِ، وَبَيْنَ أَنْ يَرْجِعُوا مَعَ الْإِمَامِ فِي تَابِعُوهُ، فَإِذَا سَلَّمَ قَضَوا مَا فَاتَّهُمْ، وَسَجَدُوا لِلسَّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ، وَهَذَا أَوْلَى وَأَحْوَطُ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس (٧١٤)، ومسلم في صحيحه في كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة (٥٧٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

## \* ثانِيَا: النَّقْصُ:

## أ- نَقْصُ الْأَرْكَانِ:

إِذَا نَقَصَ الْمُصَلِّي رُكْنًا مِنْ صَلَاتِهِ فَإِنْ كَانَ تَكْبِيرَةُ  
الْإِحْرَام فَلَا صَلَاةَ لَهُ؛ سَوَاءٌ تَرَكَهَا عَمْدًا أَمْ سَهْوًا؛ لِأَنَّ  
صَلَاتَهُ لَمْ تَنْعِيدْ.

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ تَكْبِيرَةً إِلَّا تَرَكَهُ مُتَعَمِّدًا بَطَّلَتْ  
صَلَاتُهُ.

وَإِنْ تَرَكَهُ سَهْوًا، فَإِنْ وَصَلَ إِلَى مَوْضِعِهِ مِنَ الرَّكْعَةِ  
الثَّانِيَةِ الْغَتِ الرَّكْعَةَ الَّتِي تَرَكَهُ مِنْهَا، وَقَامَتِ الَّتِي تَلِيهَا مَقَامَهَا،  
وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى مَوْضِعِهِ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ  
يَعُودَ إِلَى الرُّكْنِ الْمَتَرُوكِ، فَيَأْتِي بِهِ وَبِمَا بَعْدِهِ، وَفِي كِلْتَنَا  
الْحَالَيْنِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ لِلسَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ<sup>(١)</sup>.

(١) هَذَا القَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الرُّكْنِ الْمَتَرُوكِ يَقْعُدُ فِي

مِثَالُ ذَلِكَ:

شَخْصٌ نَسِي السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى، فَذَكَرَ ذَلِكَ وَهُوَ جَالِسٌ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ؛ فَتُلْغَى الرَّكْعَةُ الْأُولَى وَتَقُومُ الثَّانِيَةُ مَقَامَهَا، فَيَعْتَبِرُهَا الرَّكْعَةُ الْأُولَى وَيُكَمِّلُ عَلَيْهَا صَلَاتَهُ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهُوِيِّ وَيُسَلِّمُ.

وَمِثَالُ آخَرُ:

شَخْصٌ نَسِي السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ وَالْجُلوسَ قَبْلَهَا مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى، فَذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَامَ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ؛ فَإِنَّهُ يَعُودُ وَيَجْلِسُ وَيَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَمِّلُ

غَيْرِ مَحَلِّه لِفَوَاتِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْأَرْكَانِ، وَإِذَا كَانَ فِي غَيْرِ مَحَلِّه، فَلَا يَجُوزُ الْاسْتِمْرَارُ فِيهِ، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي تَرَكَ.

صَلَاةً وَيُسْلِمُ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ وَيُسْلِمُ<sup>(١)</sup>.

### ب- نَقْصُ الْوَاجِبَاتِ<sup>(٢)</sup>:

(١) وَإِنْ عَلِمَ بِالرُّكْنِ الْمَتُرُوكِ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ فَهَذَا كَانَهُ تَرَكَ رَكْعَةً كَامِلَةً، هَذَا قَوْلٌ.

وَالصَّوَابُ أَنْ لَا يَلْزُمُهُ أَنْ يَأْتِي بِرَكْعَةٍ كَامِلَةً، بَلْ يَأْتِي بِمَا بَعْدِ الْمَتُرُوكِ وُجُوبًا لِلتَّرْتِيبِ وَمَا وَقَعَ قَبْلَ الْمَتُرُوكِ وَقَعَ فِي مَحْلِهِ صَحِيحًا.

مِثَالُ ذَلِكَ:

رَجُلٌ صَلَّى وَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخِيرَةِ إِلَّا سَجَدَةً وَاحِدَةً، فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ وَيَجْلِسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَيَسْجُدَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ يَقْرَأُ التَّشْهِيدَ، ثُمَّ يُسْلِمَ، ثُمَّ يَسْجُدَ لِلسَّهْوِ وَيُسْلِمَ.

وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ أَنَّ الرُّكْنَ لَا يُجْبَرُهُ السَّهْوُ.

(٢) الْوَاجِبُ هُوَ الْلَّازِمُ الْمُسْتَحْقُ.

إِذَا تَرَكَ الْمُصَلِّي وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ مُتَعَمِّدًا  
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

وَإِنْ كَانَ نَاسِيًّا وَذَكَرَهُ قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَ مَحَلَّهُ مِنَ الصَّلَاةِ  
أَتَى بِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ مُفَارَقَةِ مَحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الرُّكْنِ  
الَّذِي يَلِيهِ؛ رَجَعَ فَأَتَى بِهِ، ثُمَّ يُكْمِلُ صَلَاتَهُ وَيُسْلِمُ، ثُمَّ  
يَسْجُدُ لِلسَّهُوِ وَيُسْلِمُ.

وَإِنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ وُصُولِهِ الرُّكْنِ الَّذِي يَلِيهِ؛ سَقَطَ فَلَا  
يَرْجِعُ إِلَيْهِ، فَيَسْتَمِرُ فِي صَلَاتِهِ وَيَسْجُدُ لِلسَّهُوِ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ.

الواجِبُ عِنْدَ الْخَنَابِلَةِ مَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ عَمْدًا وَلَا تَبْطُلُ  
بِتَرْكِهِ جَهَلًا أَوْ سَهْوًا، وَيُجِبُ عَلَيْهِ السُّجُودُ فِي حَالَةِ السَّهْوِ.  
والواجِبُ عِنْدَهُمْ ثَمَانِيَّةٌ؛ مِنْهَا: التَّشْهُدُ الْأَوَّلُ وَالْجُلوُسُ  
لَهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ:

شَخْصٌ رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ الثَّانِي فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ لِيَقُومَ إِلَى التَّالِثَةِ نَاسِيًّا التَّشَهِيدَ الْأَوَّلِ فَذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ، فَإِنَّهُ يَسْتَقِرُ جَالِسًا فَيَتَشَهَّدُ، ثُمَّ يُكْمِلُ صَلَاتَهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.  
وَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ أَنْ نَهَضَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَسِمَ قَائِمًا رَجَعَ فَجَلَسَ وَتَشَهَّدَ، ثُمَّ يُكْمِلُ صَلَاتَهُ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهُوِ وَيُسَلِّمُ.  
وَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ أَنِ اسْتَسِمَ قَائِمًا سَقَطَ عَنْهُ التَّشَهِيدَ فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، فَيُكْمِلُ صَلَاتَهُ وَيَسْجُدُ لِلسَّهُوِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُ<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجة أَحْمَدُ، والدارقطني، وأبُو داود وعَيْرُهُمْ عَنِ الْمُغَيْرَةِ قطبي، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا قَامَ الْإِمَامُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ فَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا فَلَيَجِلِّسْ، فَإِنْ اسْتَوَى قَائِمًا فَلَا يَجِلِّسْ وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيِ السَّهُوِ».  
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَمْنَعُ الْقَائِمَ مِنِ الْعَوْدَةِ إِلَى التَّشَهِيدِ =

إنما هو إذا استئم قائمًا، فإذا لم يستتم قائمًا فعليه الجلوس، وفيه إبطال القول الوارد في بعض المذاهب: أنه إذا كان أقرب إلى القيام لم يرجع، وإذا كان أقرب إلى القعود قعد، فإن هذا التفصيل مع كونه ممّا لا أصل له في السنّة فهو مخالف للحديث، فتشبّث به وغضّ عليه بالتواجذ ودع عنك آراء الرجال.

قلت: قال الشيخ الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (٥/٥٨٦): فائدة: قوله: «فلما اعتدَّ ماضٍ ولم يرجع»؛ فيه إشارة قوية إلى أن عدم رجوعه إلى التشهد - وهو واجب - إنما هو اعتداله ع قائمًا، ومفهومه أنه لو لم يعتدَّ رجع، وقد جاء هذا منصوصًا عليه في قوله ع: «إذا قام الإمام في الركعتين، فإن ذكر قبل أن يستوي قائمًا فليجلس، فإن استوى قائمًا فلا يجلس، ويسبح سجدة تي السهو».

دليل ذلك:

ما رواه البخاري وغيره عن عبد الله بن بحينة رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر، فقام في الركعتين الأولىين ولم يجلس -يعني: للتشهيد الأول-، فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمها كبر وهو جالس فسجد سجدين قبل أن يسلم ثم سلم»<sup>(١)</sup>.

وهو حديث صحيح بمجموع طرقه، أحدها جيد، وهو مخرج في الإرواء (٣٨٨)، وصحيح أبي داود (٩٤٩).

فما جاء في بعض كتب الفقه أنه إذا كان إلى القيام أقرب لم يرجع، فإنه مع مخالفته للحديثين، فلا أصل له في السنّة البتة، فلن أيها المسلم من دينك على بيته.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجمعة، باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة (١٢٢٤).

\* ثالثاً: الشكُ:

الشكُ: هو الترددُ بينَ أمرَيْنِ أَيْهُمَا الْذِي وَقَعَ.

\* والشكُ لا يلتقطُ إِلَيْهِ في العباداتِ في ثلَاثِ حالاتٍ:

الأولى: إذا كانَ مُجرَّدَ وَهُمْ لَا حَقِيقَةَ لَهُ كَالوَسَاوسِ.

الثانيةُ: إذا كثُرَ مَعَ الشَّخْصِ بِحِينَهُ لَا يَفْعَلُ عِبَادَةً إِلَّا حَصَلَ لَهُ فِيهَا شَكٌ.

الثالثةُ: إذا كَانَ بَعْدَ الفَرَاغِ مِنَ الْعِبَادَةِ، فَلَا يُلْتَقِطُ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَتَيَّنِ الْأَمْرُ؛ فَيَعْمَلُ بِمُقْتَضَى يَقِينِهِ.

مِثَالُ ذَلِكَ:

شَخْصٌ صَلَى الظُّهُرَ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ شَكَ: هلْ صَلَى ثَلَاثًا أوْ أَرْبَاعًا؟! فَلَا يُلْتَقِطُ لِهَذَا الشَّكَ إِلَّا أَنْ يَتَيَّنَّ أَنْهُ لَمْ يُصْلِلْ إِلَّا ثَلَاثًا؛ فَإِنَّهُ يُكْمِلُ صَلَاتَهُ إِنْ قَرُبَ الرَّمَضَنُ ثُمَّ

وَسَلَّمَ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهُوِ وَيُسَلِّمُ، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا بَعْدَ زَمْنٍ طَوِيلٍ؛ أَعَادَ الصَّلَاةَ مِنْ جَدِيدٍ.

وَأَمَّا الشَّكُّ فِي عَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْثَّلَاثَةِ فَإِنَّهُ مُعْتَبَرٌ.

\* وَلَا يَخْلُو الشَّكُّ فِي الصَّلَاةِ مِنْ حَالَيْنِ:

الحَالُ الْأُولَى:

أَنْ يَتَرَجَّحَ عِنْدُهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ فَيَعْمَلُ بِمَا تَرَجَّحَ عِنْدُهُ،

فَعِتَمُ عَلَيْهِ صَلَاةَ وَسَلَامَ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهُوِ وَيُسَلِّمُ<sup>(١)</sup>.

مِثَالُ ذَلِكَ:

شَخْصٌ يُصَلِّي الظَّهَرَ فَشَكَ فِي الرَّكْعَةِ: هَلْ هِي التَّانِيَةُ أَوِ التَّالِيَةُ لِكِنْ تَرَجَّحَ عِنْدُهُ أَنَّهَا التَّالِيَةُ؟ فَإِنَّهُ يَجْعَلُهَا التَّالِيَةَ فَيَأْتِي بَعْدَهَا بِرَكْعَةٍ وَسَلَامٍ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهُوِ وَيُسَلِّمَ.

(١) فَالسُّجُودُ لِلسَّهُوِ هُنَا بَعْدَ السَّلَامِ.

## دليل ذلك:

ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه: أن النبي عليه السلام قال: «إذا شك أحدكم في صلاته؛ فليستحر الصواب، فليتيم عليه، ثم ليسلم، ثم يسجد سجدةتين»<sup>(١)</sup>. هذا لفظ البخاري.

## الحائل الثانية:

ألا يترجح عنده أحد الأمرين فيعمل باليقين وهو الأقل<sup>(٢)</sup>.

(١) آخر جهه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة، باب التوجة نحو القبلة حيث كان (٤٠١)، ومسلم في كتاب المساجد ومواقع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسباحة (٥٧٢).

(٢) أخر البيهقي في السنن من طريق جعفر: أنبا سعيد -يعني: ابن أبي عروبة- عن قتادة، عن أنس، عن النبي عليه السلام قال: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يذر اثنين صلى أو ثلاثة، فليقل

فَيَتْمِمُ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهُوِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ يُسَلِّمُ

مِثَالُ ذَلِكَ:

شَخْصٌ يُصَلِّي الْعَصْرَ فَشَكَ فِي الرَّكْعَةِ: هَلْ هِيَ الثَّانِيَةُ أَوِ الثَّالِثَةُ، وَلَمْ يَتَرَجَّحْ عِنْدَهُ أَنَّهَا الثَّانِيَةُ أَوِ الثَّالِثَةُ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُهَا الثَّانِيَةَ؛ فَيَتَشَهَّدُ التَّشَهِيدَ الْأَوَّلَ، وَيَأْتِي بَعْدَهُ بِرَكْعَتَيْنِ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهُوِ وَيُسَلِّمُ.

\* دَلِيلُ ذَلِكَ:

مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه

الشَّكَ، وَلِيُبَيِّنَ عَلَى الْيَقِينِ». وَقَالَ: جَعْفَرٌ هَذَا هُوَ ابْنُ عَوْنَى.  
قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي السُّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ (٣٤٢ / ٣):  
وَهُوَ ثَقَةٌ - أَيْ: ابْنُ عَوْنَى - مِنْ رِجَالِ الشَّيْخَيْنِ، وَكَذَا مَنْ فَوْقَهُ، فَالسَّنَدُ صَحِيقٌ.

(١) سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ سِنَانٍ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ، أَبُو سَعِيدٍ

قال: «إذا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذْرِ كَمْ صَلَى: ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلَيَطْرَحِ الشَّكَ وَلَيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيقَنَ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَى خَمْسًا شَفَعَنَ لَهُ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَى إِتْمَامًا لِأَرْبَعٍ كَانَتَا تَرْغِيمًا<sup>(١)</sup> لِلشَّيْطَانِ»<sup>(٢)</sup>.

الْخُدُرِيُّ، لَمْ يَشْهُدْ أَحَدًا لِصَغْرِ سِنِّهِ، وَشَهَدَ الْخَنْدَقَ وَمَا بَعْدَهَا، وَكَانَ مِنْ نُجَابِ الصَّحَابَةِ وَعُلَمَائِهِمْ وَفُضَّلَائِهِمْ كَثِيرٌ الرِّوَايَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى عَنْهُ خَلْقٌ مِنَ التَّابِعِينَ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، تُوفَّى سَنَةً (٧٣هـ).

راجع في ترجمتيه: الإصابة (٣١٩٨ / ٧٨) .

(١) مِنَ الرَّغَامِ وَهُوَ التُّرَابُ.

(٢) أخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ، بَابُ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ (٥٧١).

\* وَمِنْ أُمْثِلَةِ الشَّكِّ:

إِذَا جَاءَ الْشَّخْصُ وَالإِمَامُ رَاكِعٌ فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ تَكْبِيرَةِ  
الْإِحْرَامِ وَهُوَ قَائِمٌ مُعْتَدِلٌ، ثُمَّ يَرْكَعُ؛ وَحِينَئِذٍ لَا يَخْلُو مِنْ  
ثَلَاثَ حَالَاتِ:

**الأُولَى:** أَنْ يَسْتَقِنَّ أَنَّهُ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِهِ قَبْلَ أَنْ  
يَرْفَعَ مِنْهُ فَيَكُونُ مُدْرِكًا لِلرَّكْعَةِ وَتَسْقُطُ عَنْهُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ.

**الثَّانِيَةُ:** أَنْ يَسْتَقِنَّ أَنَّ الْإِمَامَ رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ قَبْلَ أَنْ  
يُدْرِكَهُ فِيهِ فَتَفَوَّتُهُ الرَّكْعَةُ.

**الثَّالِثَةُ:** أَنْ يُشُكَّ: هَلْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِهِ فَيَكُونُ  
مُدْرِكًا لِلرَّكْعَةِ، أَوْ أَنَّ الْإِمَامَ رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ  
فَغَافَتْهُ الرَّكْعَةُ، فَإِنْ تَرَجَّحَ عِنْدَهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَمَلَ بِمَا  
تَرَجَّحَ فَأَتَمَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ وَسَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ لِلسَّهُوِ وَسَلَّمَ إِلَّا  
إِذَا لَمْ يَفْتُهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهُ لَا سُجُودٌ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ.

وَإِنْ لَمْ يَتَرَجَّحْ عِنْدُهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَمِيلٌ بِالْيَقِينِ (وَهُوَ أَنَّ الرَّكْعَةَ فَاتَّهُمْ) فَعُتِيمٌ عَلَيْهِ صَلَاةُهُ وَيَسْجُدُ لِسَهْوٍ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ يُسَلِّمَ.

### \* فَائِدَةٌ :

إِذَا شَكَ فِي صَلَاةِهِ فَعَمِيلٌ بِالْيَقِينِ أَوْ بِمَا تَرَجَّحَ عِنْدُهُ حَسْبَ التَّفَصِيلِ المَذْكُورِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ مَا فَعَلَهُ مُطَابِقٌ لِلْوَاقِعِ وَأَنَّهُ لَا زِيَادَةَ فِي صَلَاةِهِ وَلَا نَقْصَ، سَقَطَ عَنْهُ سُجُودُ السَّهْوِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ لِزَوَالِ مُوجِبِ السُّجُودِ وَهُوَ الشَّكُ.

وَقِيلَ: لَا يَسْقُطُ عَنْهُ لِيُرَا غَمِّ بِهِ الشَّيْطَانُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِنْمَامًا لِأَرْبَعِ كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ»<sup>(١)</sup>. وَلَأَنَّهُ أَدَى جُزْءًا مِنْ صَلَاةِ شَاكِرٍ فِيهِ حِينَ أَدَاءِهِ وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ.

(١) سبق تخریجه (ص ٣٥).

مِثَالُ ذَلِكَ:

شَخْصٌ يُصلِّي فَشَكَ فِي الرَّكْعَةِ: أَهِيَ الثَّانِيَةُ أَمِ الْثَالِثَةُ؟ وَلَمْ يَتَرَجَّحْ عِنْدَهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ فَجَعَلَهَا الثَّانِيَةَ وَأَتَمَ عَلَيْهَا صَلَاتَهُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهَا هِيَ الثَّانِيَةُ فِي الْوَاقِعِ، فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ عَلَى الْمَسْهُورِ مِنَ الْمَذَهِبِ، وَعَلَيْهِ السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي الَّذِي رَجَحَنَا.

### \* سُجُودُ السَّهُو عَلَى الْمَأْمُومِ :

إِذَا سَهَا إِلَيْهِ الْإِمَامُ وَجَبَ عَلَى الْمَأْمُومِ مُتَابِعَتُهُ فِي سُجُودِ السَّهُو؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمِ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ» إِلَى أَنْ قَالَ: «وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا»<sup>(١)</sup> مُتَقْتَلِّي

(١) آخر جهه البخاري في صحيحه في كتاب الأذان، باب إقامة الصاف من تمام الصلاة (٧٢٢)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب ائتمام المأمور بالإمام (٤١٤).

علَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَسَوَاءٌ سَجَدَ الْإِمَامُ لِلسَّهُوِ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ فَيَجِبُ  
عَلَى الْمَأْمُومِ مُتَابَعَتُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا؛ أَيْ: قَدْ فَاتَهُ  
بَعْضُ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ لَا يُتَابَعُ فِي السُّجُودِ بَعْدَهُ لِتَعْذِيرِ ذَلِكَ؛  
إِذْ الْمَسْبُوقُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْلِمَ مَعَ إِمَامِهِ؛ وَعَلَى هَذَا  
فَيَقْضِي مَا فَاتَهُ وَيُسْلِمُ، ثُمَّ يُسْجُدُ لِلْسَّهُوِ وَيُسْلِمُ.

مِثَالُ ذَلِكَ:

رَجُلٌ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخِيرَةِ، وَكَانَ عَلَى  
الْإِمَامِ سُجُودُ سَهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَلَيَقُمْ هَذَا  
الْمَسْبُوقُ لِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ وَلَا يَسْجُدُ مَعَ الْإِمَامِ، فَإِذَا أَتَمَ مَا  
فَاتَهُ وَسَلَّمَ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ.

وَإِذَا سَهَا الْمَأْمُومُ دُونَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَفْتُهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ  
فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ سُجُودَهُ يُؤَدِّي إِلَى الْخِتَالِفِ عَلَى

الإمام واحتلال متابعته؛ ولأنَّ الصحابة رضي الله عنهم ترکوا التَّشْهِيدُ الأوَّلَ حِينَ نِسْيَةُ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله وسلامه فَقَامُوا مَعَهُ وَلَمْ يَجِدُوا لِلتَّشْهِيدِ مُرَاعَةً لِلمُتَابَعَةِ وَعدَمِ الاختِلافِ عَلَيْهِ.

فَإِنَّ فَاتَّهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ فَسَهَّا مَعَ إِمَامِهِ أَوْ فِيمَا قَضَاهُ بَعْدَهُ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ السُّجُودُ، فَيَسْجُدُ لِلسَّهُوِ إِذَا قَضَى مَا فَاتَّهُ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ حَسْبَ التَّفَصِيلِ السَّابِقِ.

**مِثَالُ ذَلِكَ:**

مَأْمُومٌ نَسِيَ أَنْ يَقُولَ: «سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ» فِي الرُّكُوعِ، وَلَمْ يَفْتَهُ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ، فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ فَاتَّهُ رَكْعَةٌ أَوْ أَكْثَرُ قَضَاها ثُمَّ سَجَدَ لِلسَّهُوِ قَبْلَ السَّلَامِ.

**مِثَالُ آخَرُ:**

مَأْمُومٌ يُصْلِي الظُّهُرَ مَعَ إِمَامِهِ فَلَمَّا قَامَ الإِمَامُ إِلَى الرَّابِعَةِ جَلَسَ المَأْمُومُ ظَنَّا مِنْهُ أَنَّ هَذِهِ الرَّكْعَةَ الْأُخِيرَةَ، فَلَمَّا

عَلِمَ أَنَّ الْإِمَامَ قَائِمُ قَامَ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَفْتُهُ شَيْءٌ مِّنَ الصَّلَاةِ فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَاتَتْهُ رَكْعَةٌ فَأَكْثُرُ قَضَاهَا وَسَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ لِلسَّهُوِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا السُّجُودُ مِنْ أَجْلِ الْجُلوسِ الَّذِي زَادَهُ أَثْنَاءَ قِيامِ الْإِمَامِ إِلَى الرَّابِعَةِ.

**والخلاصة:**

يَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا سَبَقَ أَنْ سُجُودَ السَّهُوِ تَارَةً يَكُونُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَتَارَةً يَكُونُ بَعْدَهُ.

\* فَيَكُونُ قَبْلَ السَّلَامِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

**الْأَوَّلُ:** إِذَا كَانَ عَنْ تَقْصِيرٍ، لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ طَهِّيْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ لِلسَّهُوِ قَبْلَ السَّلَامِ حِينَ تَرَكَ التَّشَهُّدَ **الْأَوَّلَ**. وَسَبَقَ ذِكْرُ الْحَدِيثِ بِلَفْظِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) وَذَلِكَ: حَتَّى لَا يَخْتَلِفَ عَلَى إِمَامِهِ.

(٢) هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ طَهِّيْهُ:

الثاني: إذا كان عن شك لم يترجح فيه أحد الأمرين؛  
 لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فيمن شك في صلاته فلم  
 يدرِّكم صلَّى؟ ثلاثا أم أربع؟ حيث أمره النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه أن يسجد  
سجدةتين قبل أن يسلم، وبسبق ذكر الحديث بلفظه<sup>(١)</sup>.

«أنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه وآله وسلامه صلَّى بِهِمُ الظَّهَرَ، فَقَامَ فِي الرُّكُعَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ،  
 وَلَمْ يَجْلِسْ -يَعْنِي: لِتَشَهِّدِ الْأَوَّلَ-، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى  
 إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَرَ وَهُوَ جَالِسٌ  
 فَسَجَدَ سَجَدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ ثُمَّ سَلَّمَ».

(١) هو الحديث الذي رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه  
 أنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه وآله وسلامه قَالَ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةِهِ فَلَمْ يَدْرِكْ  
 صلَّى: ثلاثا أم أربع؟ فليطرح الشك ولبيك على ما استيقن،  
 ثُمَّ يسجد سجدةتين قبل أن يسلم، فإنْ كان صلَّى خمسا  
 شفعت له صلاته، وإنْ كان صلَّى إِتَمَاماً لأربع كانتا ترغيماً  
 لِلشَّيْطَانِ».

\* ويَكُونُ سُجُودُ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

**الْأَوَّلُ:** إِذَا كَانَ عَنْ زِيَادَةِ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَسَلَّمَ حِينَ صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَمْسًا فَذَكَرُوهُ بَعْدَ السَّلَامِ فَسَجَدَ سَجَدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ أَنَّ سُجُودَهُ بَعْدَ السَّلَامِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِالزِّيَادَةِ إِلَّا بَعْدَهُ، فَدَلَّ عَلَى عُمُومِ الْحُكْمِ، وَأَنَّ السُّجُودَ عَنِ الزِّيَادَةِ يَكُونُ بَعْدَ السَّلَامِ سَواءً عَلِيمٌ بِالرِّيَادَةِ قَبْلَ السَّلَامِ أَمْ بَعْدَهُ.

**وَمِنْ ذَلِكَ:** إِذَا سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِ صَلَاتِهِ نَاسِيًّا ثُمَّ ذَكَرَ فَاتَّمَهَا، فَإِنَّهُ زَادَ سَلَامًا فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ فَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَسَلَّمَ حِينَ سَلَّمَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صَلَاةِ الظُّهُرِ أَوِ الْعَصْرِ مِنْ رَكْعَتَيْنِ فَذَكَرُوهُ فَأَتَمَ صَلَاتَهُ وَسَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ لِلسَّهُوِ وَسَلَّمَ، وَسَبَقَ ذِكْرُ الْحَدِيثِ بِلَفْظِهِ.

**الثاني:** إذا كان عن شك ترجح فيه أحد الأمرين لحديث ابن مسعود رض أن النبي صلوات الله عليه أمر من شك في صلاته أن يتحرى الصواب فتعم عليه، ثم يسلم ويسجد. وبسبق ذكر الحديث بلفظه.

وإذا اجتمع عليه سهوان موضع أحدهما قبل السلام، وموضع الثاني بعده، فقد قال العلماء: يغلب ما قبل السلام فيسجد قبله.  
مثال ذلك:

شخص يصلّي الظهر فقام إلى الثالثة ولم يجلس للتشهيد الأول وجلس في الثالثة يظنها الثانية، ثم ذكر أنها الثالثة، فإنه يقوم ويأتي برکعة ويسجد للسهو ثم يسلم.

فهذا الشخص ترك التشهيد الأول وسجوده قبل السلام، وزاد جلوسا في الركعة الثالثة وسجوده بعد السلام فغلب

مَا قَبْلَ السَّلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُوفِّقَنَا وَإِخْوَانَنَا الْمُسْلِمِينَ لِفَهْمِ كِتَابِهِ،  
وَسُنْنَةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَالْعَمَلِ بِهِمَا ظَاهِرًا وَبِأَطْنَابِنَا فِي الْعَقِيْدَةِ،  
وَالْعِبَادَةِ، وَالْمُعَامَلَةِ، وَأَنْ يُحِسِّنَ الْعَاقِيْةَ لَنَا جَمِيعًا، إِنَّهُ  
جَوَادٌ كَرِيمٌ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحْبِيهِ  
أَجْمَعِينَ.

تَمَ تَحْرِيرُهُ بِقَلْمِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى  
**مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الْعُثْمَانِيُّ**

فِي (٤ / ٣ / ١٤٠٠ هـ)

## فهرس الموضوعات

٥ .....	<b>مُقدمةُ المُحَقِّق</b>
٩ .....	ترجمة الشیخ العثیمین رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبَرَّهُ
١٥ .....	<b>مُقدمةُ المؤلّف</b>
١٧ .....	تعريف سُجُود السَّهُو و حُكْمِه
١٨ .....	أسباب سجود السهو
١٨ .....	* أولاً: الزِّيادةُ:
٢٤ .....	* ثانياً: النَّقصُ:
٢٤ .....	أ- نقص الأركان
٢٦ .....	ب- نقص الواجبات

\* ثالثاً: الشكُ ..... ٣١

الشك لا يلتفت إليه في العبادات في ثلاثة حالات ..... ٣١

لا يخلو الشك في الصلاة من حالين ..... ٣٢

من أمثلة الشك ..... ٣٦

\* فائدة: حول إذا شك إنسان في صلاته فعمل باليقين

أو بما ترجح عنده ثم تبين له أن ما فعله مطابق للواقع

وأنه لا زيادة في صلاته ولا نقص ..... ٣٧

\* سجود السهو على المأمور ..... ٣٨

سجود السهو تارة يكون قبل السلام وتارة يكون

بعده، وتفصيل ذلك ..... ٤١

١ - يكون قبل السلام في موضعين ..... ٤١

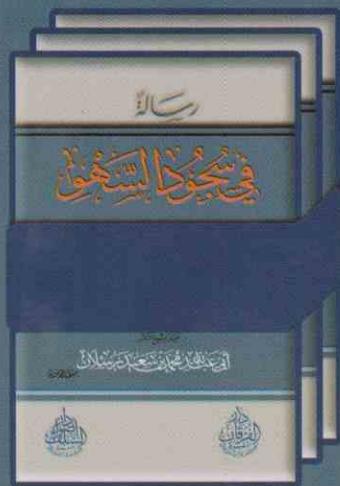
٢ - يكون بعد السلام في موضعين ..... ٤٣

## رسالة في سجود السهو

٤٥ .....	خاتمة الرسالة .....
٤٦ .....	الفهرس .....







جمهوريه مصر العربيه - القاهرة - عدده ٧٨

هاتف محمول: ٠٠٢٠١٠٥٨٦٦٢٠١ - ٠٠٢٠١٠٢٣٩٦٨٤١٠

Email: adwaasalaf2007@yahoo.com  
ashehata77@yahoo.com